توازن ميزانية الدولة لسنة 2016

- 1 يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2016 قبضا وصرفا بـ 250 و م د باعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 7.1% أو 1936 م د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2015.
 - 2 وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات التالية:

بخصوص النشاط الاقتصادى:

- النتائج المتوقعة لسنة 2016 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2016 خصوصا فيما يتعلق بالنمو (2.5 % بالأسعار القارة و 7.9 % بالأسعار الجارية).
- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 55 دولار للبرميل، و مستوى سعر صرف الدولار بـ 1.970 دينار.
 - اعتماد المعدلات التالية لأسعار الحبوب: 420 دولار لطن القمح الصلب، 240 دولار لطن القمح اللين، 220 دولار لطن الشعير.
 - اعتماد فرضيات سعر صرف اليورو بـ 2.200 دينار و الالف يان بـ 16.500 دينار.
 - تطور واردات السلع بـ 3.9% و الصادرات بـ 3 %.

بخصوص الموارد:

- إجراءات جبائية جديدة بهدف تحقيق المزيد من العدالة الجبائية و تعصير الادارة الجبائية و الديوانية،
 - إنعكاس الإصلاح الجبائي المقدر تأثيره بنقص بحوالي 31 م د.

- مردود إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات حوالي 362 م د،
- مردود إضافي للأداء على الدخل بالعلاقة مع الزيادة في الأجور يقدر بـ 320 م د،
 - تعبئة هبات خارجية بــ 150 م د،
 - تعبئة مداخيل بعنوان المصادرة ب 200 م د،
 - إصدار صكوك إسلامية بقيمة 1000 م د،
 - تعبئة موارد خارجية بـ 594 3 م د لدعم و مواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واللجوء إلى الاقتراض الداخلي في حدود 2000 م د.

بخصوص النفقات:

- رصد إعتمادات بعنوان الأجور في حدود 13 000 م.د مقابل 631 م د مقدرة في قانون المالية التّكميلي لسنة 2015 أي بزيادة قدرها 369 م.د تمثل نسبة 11.8 % على أساس:
- حصر الانتدابات أساسا في حدود خريجي مدارس التكوين (وزارات الداخلية والدفاع والعدل) وبعض القطاعات ذات الأولوية أي 915 15 انتداب جديد بكلفة تقدر بـ 70 م د وإحالة 724 13 عونا على التقاعد مما ينجر عنه زيادة في عدد الأعوان بـ 191 2 عونا .
- إعتمادات في حدود 650 م د بعنوان الزيادة في الأجور (برنامج عام ابتداء من غرة جانفي 2016 وبرنامج خصوصى ابتداء من غرة جويلية 2016).
 - اعتمادات في حدود 300 م د بعنوان تفعيل الاتفاقيات السابقة.
 - اعتمادات في حدود 112 م د بعنوان الترقيات الاستثنائية لفائدة الاساتذة و المعلمين.

- -رصد **055 م د بعنوان وسائل المصالح** مقابل 1024 سنة 2015 محينة (+3.0 %).
- تخصيص مبلغ 212 2 م د للدّعم مقابل 3232 م د مرسمة بقانون المالية التكميلي لهنة 2015 و 766 2 م د محينة لسنة 2015 .

وتهمّ المبالغ المخصّصة للدّعم في سنة 2016:

- المحروقات والكهرباء: 579 م.د مقارنة بـ 1 286 م.د بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 و ذلك على أساس التكميلي لسنة 3015 و ذلك على أساس معدل سعر البرميل 55 دو لار وسعر صرف الدو لار 1.970 دينار وباعتبار انعكاس إرساء آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المحروقات (492 م د).
- -المواد الأساسية: 000 مد مقابلة 1530 م د سنة 2015. علما وأن رصد الإعتماد المقترح يأخذ بعين الإعتبار مزيد المراقبة على حجم الكميات المعدة للإستهلاك والتغييرات التي قد تطرأ على مستوى أسعار المواد المدعمة.
- -النّق ل: 433 م د مقارنة بـ 416 م د سنة 2015 (+ 4,1 %) تهم دعم النّقل المدرسي والجامعي والنّقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجانى لبعض الفئات الخصوصية.

- رصد 401 5 م د لنفقات التنمية باعتبار القسط الثاني لبرنامج دعم النشاط الاقتصادي بالجهات (230 م د) مقابل 5 264 م.د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015.
- تسديد 130 5 م.د بعنوان خدمة الدين أصلا وفائدة مقابل 4820 م.د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015 أي بزيادة قدر ها 310 م.د .
 - 3 و يتميز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2016 بالخصائص التالية :
- المحافظة على مناب الموارد الذاتية من جملة الموارد في حدود 77.5 % مقابل نسبة 76.1 % متوقعة لسنة 2015 .
- أهمية مناب الأجور الذي يمثل حوالي 70% من نفقات التصرف و 13.8 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- مزيد التحكم في نفقات الدعم (المواد الأساسية و المحروقات والنقل) ليبلغ مستوى 2612 م د أي حوالي 2.8 % من الناتج المحلي مقابل 3.2 % من الناتج متوقع لسنة 2015 و 5% في سنة 2014.
- بلوغ عجز ميزانية الدولة دون اعتبار التخصيص والهبات 3.9% من الناتج مقابل 4.4% متوقعة لسنة 2015 و 4.9% مسجلة في سنة 2014 ليبلغ حجم الدين العمومي 53.4 % من الناتج في موفى 2016 مقابل 52.7 % منتظرة لسنة 2015 و 49.4% مسجلة في 2014.

- 4 و يستدعي تحقيق هذه التقديرات بالأساس تعاضد مجهود كل الأطراف السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني لاستكمال الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تنفيذها خاصة التي تتعلق بالأساس بمنظومة الدعم و توجيهه للمستحقين الحقيقيين وإصلاح المنظومة الجبائية والمالية.
- 5 و باعتبار أهمية تأثير تغير سعر البرميل في السوق العالمية و سعر صرف الدولار على التوازنات المالية، فقد تم تقييم انعكاساتهما على توازن ميزانية الدولة لسنة 2016 على مستوى عجز الميزانية و نسبة المديونية مع اعتماد فرضية عدم تغير العوامل الأخرى مثل الإنتاج.
 - 6 وعلى ضوء المعطيات الكمية المعتمدة، يفضي تقدير الانعكاسات المتعلقة بمنظومة المحروقات و الكهرباء إلى المؤشرات التالية:
- إن كل زيادة (أو انخفاض) في سعر البرميل بدولار واحد يترتب عنها كلفة إضافية صافية (أو اقتصاد) بحوالي 48 م د
 - أعباء إضافية بـ 90 م د
 - مداخيل إضافية بــ 42 م د
- إن كل زيادة (أو انخفاض) في معدل سعر صرف الدولار بـ 10 مليمات يترتب عنها كلفة إضافية (أو اقتصاد) بـ 20 م د
 - أعباء إضافية بـ 31 م د
 - مداخيل إضافية بــ 11 م د

بحساب م د

2016	2015		2014	
ق م	محتمل	ق م ت	نتائج	الفرضيات
% 2.5	% 0.5	% 1.0	% 2.3	• 91
55.00	56.00	62.00	99.00	النمو معدل سعر البرميل
1.970	1.950	1.950	1.701	معدل سعر صرف الدولار
22 656	20 778	21 152	20 355	الموارد الذاتية
20 600	18 540	18 510	18 581	- المداخيل الجبائية
2 056	2 238	2 642	1 774	- المداخيل غير الجبائية
6 594	6 536	6 748	6 970	موارد الإقتراض و الخزينة
29 250	27 314	27 900	27 325	مجموع الموارد = مجموع النفقات
7.1%	-0.04%	2.1%	3.4%	
				نفقات التصرف و التنمية
18 619	17 236	17 702	17 275	– نفقات التصرف
(579)	(820)	(1 286)	(2 353)	(منها دعم المحروقات)
5 401	5 264	5 264	4 801	– نفقات التنمية
100	114	114	385	– قروض و تسبقات الخزينة
5 130	4 700	4 820	4 864	خدمة الدين العمومي
1 850	1 660	1 750	1 515	— الفائدة
3 280	3 040	3 070	3 349	- الأصل
3 664-	3 816-	4 186-	4 082-	العجز
% 3.9-	% 4.4-	% 4.8-	% 4.9 –	النسبة من الناتج
50 354	46 051	45 400	40 773	حجم الدين العمومي النسبة من الناتج
% 53.4	% 52.7	% 51.9	% 49.4	النسبة من الناتج